

العاقل المغربي يعيد ضبط إيقاع نشاط المصارف في الاقتصاد

اتساع الرهانات على المؤسسات المالية للانفتاح أكثر على المشاريع الناشئة

أعطت تحركات العاقل المغربي الملك محمد السادس لضبط إيقاع نشاط المصارف المحلية وتعزيز دورها في الاقتصاد من بوابة دعم المشاريع الناشئة وتحفيز رواد الأعمال، انطلاقة جديدة تهدف إلى تعزيز متانة النظام المالي ضمن برامج متوازنة تشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء البلاد.

الرباط - سلط انتقاد العاقل المغربي الملك محمد السادس للبنوك العاملة بالبلاد الضوء على القطاع الذي يحقق أرباحا يصفها مراقبون بالمرتفعة، ويعلق الباب أمام تمويل مشاريع الشباب.

وقال الملك محمد السادس خلال خطاب القاه أمام أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الجديدة الشهر الماضي إن "القطاع البنكي لا يزال يعطي أحيانا، انطباعا سلبيا، لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون".

ولفت حينها إلى "صعوبة حصول أصحاب المشاريع من الشباب على القروض، وضعف مواكبة الخريجين من الجامعات والمعاهد، وإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة".

وقال العاقل المغربي إنه "من الصعب تغيير بعض العقليات البنكية"، داعيا إلى "ضرورة تغيير العقليات الإدارية، ووضع حد لبعض التصرفات التي تعيق التنمية والاستثمار".

ويرى الكثير من المتابعين للشأن المغربي أنه من غير المعقول ألا يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي 3 بالمائة، في الوقت الذي تفوق نسبة نمو البنوك 30 بالمائة.

وفي محاولة لتعزيز دور القطاع المصرفي في الاقتصاد المغربي، شرعت الحكومة في وضع لبنات جديدة أكثر انفتاحا حتى يستفيد الجميع دون حصول أضرار محتملة.

وقررت الحكومة وبعد خطاب العاقل المغربي تأسيس صندوق لدعم تمويل المشروعات الصغيرة والشباب من رواد الأعمال من أجل تسهيل الحصول على التمويلات البنكية.

ورصدت الحكومة لملياري درهم (207 ملايين دولار)، لفتح حساب خاص في صندوق دعم تمويل المبادرة المقاتلية، وهو صندوق مالي تابع للدولة، من

الطبيب أعيس
البنوك تعتمد على
تقليل نسبة المخاطر
إلى أقصى حد ممكن



التمويلات البنكية محرك أساسي للتنمية

حينها تفصل مشروع الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، مؤكدا دورها في تعبئة الموارد وتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وأوضح أن الحكومة حريصة على إيجاد بيئة مواتية لتطوير التكنولوجيا المالية تشمل مناخ أعمال بمعايير عالمية لاستقطاب المزيد من الاستثمارات، والملاءمة المستمرة للإطار القانوني والتنظيمي لإزالة كافة العراقيل.

وتضارعت جهود كل من وزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزي لوضع الاستراتيجية عبر مقارنة تشريعية تهدف إلى تنسيق الإجراءات وتحديد الأولويات والأدوار والمسؤوليات لمختلف المتدخلين.

نمت القروض المقدمة لشركات التطوير العقاري بنسبة 6.4 بالمائة مقارنة مع 10.4 بالمائة خلال العام الماضي.

وتشير التقديرات الرسمية إلى استقرار نسبة الديون المتعثرة للسنة الثانية على التوالي عند حوالي 7.5 بالمائة.

وكانت الحكومة قد كشفت مطلع فبراير الماضي عن استراتيجية جديدة تحدد معالم التحول المستقبلي للنظام المالي في إطار سياسات الإصلاح التي تنفذها بهدف تحسين مناخ الأعمال وتعزيز مؤشرات النمو على أسس مستدامة.

وعرض وزير الاقتصاد والمالية محمد بشعوبون في اجتماع مجلس الوزراء

وحسب التقرير السنوي للبنك المركزي، فإن وتيرة نمو القروض البنكية سجلت خلال العام الماضي، شبه استقرار في النمو بنسبة بلغت حوالي 3.2 بالمائة.

90
مليار دولار حجم القروض التي
منحها 24 بنكا يعمل في المغرب
خلال 2018، وفق المركزي

في المقابل، تباطأ نمو القروض المقدمة للشركات الخاصة بقوة، إذ انتقل من 3 بالمائة إلى 0.5 بالمائة، بينما

أجل ضمان قروض الشركات الصغيرة والشباب من أصحاب المشاريع.

ودعا عمر الكتاني، أستاذ الاقتصاد بجامعة محمد الخامس بالرباط، البنوك إلى دعم مشاريع الشباب.

وفي حديث مع الأناضول، قال الكتاني "البنوك تحقق أرباحا كبيرة من خلال الدعم الذي توفره الدولة، إلا أنه يبدو أن العقيلة الربحية طغت".

وأوضح أن البنوك لم تلعب دورها المطلوب في دعم الشباب، بما يتماشى وسياسة الإصلاح المتبعة حاليا، خصوصا أنها تملك الإمكانيات المالية لذلك.

وطالب البنوك بمنح قروض الإنتاج، خصوصا للشباب بدل الانحصار على قروض الاستهلاك التي تثقل كاهل الأسر.

ضغوط على تونس لزيادة أسعار المياه

تونس - يمارس البنك الدولي ضغوطا على تونس لحثها للإسراع في معالجة أزمة هدر المياه، في وقت تعاني فيه البلاد كبقية بلدان المنطقة من انحسار الأمطار واستمرار موجة الجفاف.

وقال خبيران لدى البنك هما أنطونيو فيريغين وكارولينا دومينغيز توزر في تقرير نشر حديثا إن تونس لا تجري أي تعديلات على سعر استهلاك الماء خشية إثارة الاحتقان الاجتماعي والتأثير على الطبقة الفقيرة.

واظهرت دراسة للبنك أن حوالي 20 بالمائة من الأسر الثرية في تونس تستهلك أربعة أضعاف ما تستهلكه نسبة مماثلة من الفقراء، مما يعني حصولها على قدر أكبر بكثير من دعم الدولة.

ويشير التقرير إلى أن حفاظ تونس على نفس تكلفة بيع المياه للمستهلكين يكرس عدم التكافؤ في الفرص ويحرم البلاد من توفير الأموال.

واقترح التقرير حلا لمعالجة الفجوة في الاستهلاك من خلال اعتماد سعر مختلف بين كبار المستهلكين وأقلهم.

وأقر أن هشاشة التمويل لدى الشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه المملوكة للدولة تعود إلى عدم نجاعة تعديلات التكلفة مما زاد في إهدار المياه، إلى جانب عدم صيانة الأنابيب والبنية التحتية لشبكة التوزيع.

وتعاني تونس من بنية تحتية متدنية عمقت من تدهور قنوات الصرف الصحي وأنابيب المياه، فإزداد التبذير وحال دون القدرة على ترشيدها واستخدام المياه.

وتسجل الشركة الحكومية خسائر منذ العام 2008 حيث لم تتمكن من إعادة التماهي أو الاستثمار في رأس مال جديد أو حتى تسوية ديونها وتوفير مخصصات للاستهلاك.

مصنع الألبان القطري الوحيد يكافح للتأقلم مع المقاطعة

الدوحة تغرق في الخيارات القليلة المتاحة لكسر عزلتها الاقتصادية

وستحتفظ وزارة الصناعة القطرية بـ"حصص ذهبية" من الشركة، ما يسمح لها بتعيين بعض المدراء ونقض بعض القرارات.

وتأمل الشركة في الإقبال على شراء 52 بالمائة من الأسهم المتبقية في الأيام الأخيرة من الاكتتاب، الذي يعلق في اليوم الخميس. وسيتم إدراجها في بورصة قطر في الحادي عشر من الشهر المقبل.

السوق الصغيرة لقطر
وتكاليف التصدير يقفان
حاجزا لتوسع نشاط شركة
بلدنا لصناعة الألبان في
المستقبل

ورغم تساؤل البعض بان الشركة تسير في طريق مفتوح نحو تحقيق إيرادات أكبر مستقبلا بفضل الإراج لكن الشكوك هي المسيطرة بين الأوساط الاقتصادية.

وبحسب أم.ار.راغو، رئيس الأبحاث في المركز المالي الكويتي، فإن سياسات الدعم الحكومية ستجعل أفاق نمو الشركة أفضل مستقبلا نظرا "للدعم التنظيمي القوي بالإضافة إلى تقييمها المنخفض".

وقال "من المتوقع أن تضع سياسات الدعم الحكومية الشركة في موقع تنافسي أفضل"، في إشارة إلى إجراءات الدعم للشركة من قبل الحكومة في قطر وشركة تابعة لصندوق الثروة السيادي القطري.

المشروع مجرد عملية دعائية بأن الدوحة نجحت في تخطي رياح المقاطعة.

وسيتم إدراج بلدنا في البداية فقط للمواطنين القطريين والشركات، ولكن يامل مدراء الشركة بجمع نحو 390 مليون دولار من عملية الإراج.

وأكد خياط للوكالة أن إدراج الشركة في البورصة سيجعل من بلدنا شركة "أكثر استدامة، حتى في المستقبل بعد تخفيف الحصار غير المشروع".

وترافق قطع العلاقات مع إجراءات اقتصادية بينها إغلاق الحدود البرية والطرق البحرية، ومنع استخدام المجال الجوي وفرض قيود على تنقلات القطريين.

وتقول قطر إنها تتعرض لعقاب جراء سعيها لانتهاج سياسة خارجية مستقلة، متهمّة الدول المقاطعة بمحاولة تغيير النظام فيها.

وفي الأيام الأولى بعد الأزمة الدبلوماسية، فرغت رفوف المحلات التجارية في البلد التي يقطن فيها 2.7 مليون شخص، من البضائع، وتخوف السكان من نقص في الغذاء بعد إغلاق طرق الاستيراد.

ولكن الدوحة ردت بسرعة وأرسلت طائرات تابعة لمجموعة خطوط الجوية القطرية لاستيراد المواد الغذائية من دول صديقة مثل تركيا وإيران والمغرب.

وقال مصدر مطلع على عملية الاكتتاب إن "هناك اهتماما كبيرا من المستثمرين الاستراتيجيين، وحصلوا على 23 بالمائة من الأسهم". ومن بين هؤلاء هيئة التقاعد الحكومي في قطر، وشركة تابعة لصندوق الثروة السيادي القطري.

وتلبي الشركة اليوم أكثر من 90 بالمائة من احتياجات الألبان في الإمارة الخليجية الصغيرة من مزرعتها، التي تبعد 55 كيلومترا شمال العاصمة الدوحة. وتظهر الأرقام أن القطيع الموجود بالمصنع يبلغ 18 ألف بقرة تتم تغذيتها باستخدام أعلاف مستوردة من أوروبا والولايات المتحدة.

وتحظى الأبقار، وهي من فصيلة الهولستين، بالتبريد عبر نظام يتألف من مرواح عملاقة تقوم برش رذاذ عليها، بينما تنتقل بين حظائر التغذية والحلب.

وبعد أكثر من عامين، تتطلع قطر إلى صناعة الألبان الناشئة للعب دور في تنويع اقتصاد البلاد بعيدا عن مجال الطاقة والغاز.

لكن خبراء يعتقدون أن السوق الصغيرة لقطر تقف حاجزا لتوسع نشاط الشركة في المستقبل، وهو ما يؤكد أن

تحاول قطر الطامحة للخروج بأخف الأضرار من أزمته الاقتصادية بسبب المقاطعة الخليجية، إعطاء انطباع بأنها تسير في طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وهو ما تجسده في مشروعها الاستعراضي المتعلق بإنتاج الألبان، الذي يبعد عن العاصمة الدوحة بضعة كيلومترات.

الدوحة - شكل ترويج قطر لصناعة الألبان المحلية التي لا تزال في بداية المشوار نقطة لإثارة الجدل خاصة وأن سوقها صغير وخطط تصدير منتجاتها تبدو صعبة في ظل المنافسة الشرسة مع عمالقة الصناعة في المنطقة.

ولجات الحكومة القطرية لاستيراد العشرات من رؤوس الأبقار لتغذية النقص المتنامي في مادة الحليب والتي تأثرت بفعل المقاطعة الخليجية المفروضة عليها منذ مطلع يونيو 2017.

وحاليا، تعيش تلك الأبقار في مصنع بلدنا للألبان في بيئة مكيفة ويتم التحكم بها، في مشهد يعكس الإجراءات التي قامت بها الدوحة لمواجهة عزلتها.

ويعاني الاقتصاد القطري من شلل كبير بسبب المقاطعة أدى إلى ارتباك النشاطات بسبب صعوبة توفير بدائل للسلع، التي كان معظمها يأتي من السعودية والإمارات، ويشمل إمدادات السلع الاستهلاكية ومواد البناء وصولا إلى قطع غيار السيارات والمعدات.

وكتيجة مباشرة لازمة مع كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر بسبب دعمها للإرهاب، اضطرت الدوحة إلى البحث عن بدائل لواردات الغذاء، إذ أوقفت تلك البلدان صادراتها الغذائية لقطر.

وقبل الأزمة كانت قطر تعتمد بشكل كبير على واردات منتجات الألبان من



مشروع استعراضي